مستثمرون يشكون.. والوزير يرد: ندرس أي طلبات للمستثمرين في المناطق الحرة

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: الإجراءات تهدف لضبط التهريب وحماية الإنتاج المحلي

هيثم يحيى محمد

تقدم بعض المستثمرين في المنطقة الحرة بطرطوس بشكوى لـ«الوطن» بخصوص التعليمات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمتعلقة بشحن وإدخال البضائع غير المتوافقة مع آلية منح إجازات الاستيراد إلى المناطق الحرة وأكدوا أن هذه التعليمات تخالف أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٣ الناظم للاستثمار في المناطق الحرة السورية.

وأشاروا إلى أن مديريتي جمارك طرطوس واللاذقية تعاملان المواد المشحونة إلى مستودعاتهم بموجب التعليمات المذكورة متجاهلين أحكام المرسوم ٤٠ وطالب هؤلاء المستثمرين بتعديلها بما ينسجم مع أحكام المرسوم حرصاً على تحسين واقع الاستثمار في المناطق الحرة والتزاماً بالقوانين النافذة.

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر خليل أوضح رداً على الشكوى أنه صدر القرار رقم ١٤٥ تاريخ ٢٠١٦/٢/٤ المتضمن وقف شحن البضائع المقترنة برسم جمركي ٢٠ و٣٠ بالمئة إلى المناطق الحرة السورية سواءً لإعادة تصدير أو بالمادتين ١٤٠و١٤١ من قانون الجمارك رقم ٣٨ لعام ٢٠٠٦ وبالمادتين ٨و٩ من نظام الاستثمار في المناطق الحرة المصدق بالمرسوم رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٣ وذلك في ضوء انتهاء العمل بالقرار رقم ١٤٥ تاريخ ٢٠١٦/٢/٤ وزوال الأسباب التي استدعت تقييد سوق بعض البضائع الأجنبية إلى المناطق الحرة.

وتلبية لطلبات المستثمرين في المناطق الحرة والمستوردين حول شحن وإدخال بعض السلع والمواد إلى المناطق الحرة السورية صدرت التعليمات رقم ١٠/٦٥٣ تاريخ ٢٠١٧/٩/١١ المتضمنة السماح بشحن وإدخال البضائع إلى المناطق الحرة شريطة أن تكون متوافقة مع آلية منح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١/٢١١ تاريخ ٢٠١٦/٩/٨ والدليل التطبيقي لمنح إجازات الاستيراد وتعليق شحن وإدخال البضائع غير الواردة بالآلية المذكورة إلى المناطق الحرة في ظل إغلاق معظم المعابر الحدودية على اعتبار أن هذه البضائع في حال إدخالها إلى المناطق الحرة سيكون بقصد التصدير وليس للوضع بالاستهلاك المحلي كما نصت هذه التعليمات على استمرار إدخال السيارات والآليات بكل أنواعها وأشكالها إلى المناطق الحرة بغض النظر عن الآلية المذكورة وعلى أن يعاد النظر بتعليق شحن وإدخال البضائع بعد إعادة فتح بعض المعابر الحدودية البرية لأن من مهام المناطق الحرة أن تكون مركز لتصدير البضائع إلى دول الجوار.

وعليه صدرت كتب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٠/١٦١٦/٢٧٨٩ تاريخ ٢٠٢٢/٤/١١ ورقم ١٠/٢٣٠٧/٣٨٦١ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٤ ورقم ١٠/٢٧٦٣/٤٣٩٨ تاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٦ المتضمنة السماح بشحن وإدخال البضائع غير الواردة بنودها الجمركية الثمانية بتعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣١٠٠/١٠/٦٥٥٣ تاريخ ٢٠١٧/٩/١١ كلياً أو جزئياً وهي (حجر رخام بأنواعه- حديد بأنواعه- الألمنيوم بأنواعه- الأخشاب بأنواعها- الفحم الحجري والبترولي بأنواعه- الحبوب والبقوليات بجميع أنواعها) من كل البلدان وغير الواردة في الدليل التطبيقي المعتمد لمنح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد إلى المناطق الحرة بقصد تخزينها أو إيداعها فيها لسوقها لاحقاً ترانزيت إلى خارج القطر مع الاستمرار بالحصول على الموافقات الخاصة لبعض المواد اللازمة من الجهات العامة وفق الاختصاص إضافة إلى السماح بإدخال مستلزمات الإنتاج لصناعة السفن والقوارب البحرية شريطة أن ترد هذه البضائع عن طريق المرافئ السورية حصراً.

وختم الوزير بالقول: إن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تعمل على دراسة أي طلبات عاجلة للمستثمرين في المناطق الحرة ومعالجتها بما يسهم في إعادة العمل الاستثماري فيها لتعزيز دورها الاقتصادي والتنموي كواحدة من أهم حاضنات الاستثمار وتشجيع دورها في حركة الترانزيت والتبادل التجاري الدولي والمساهمة في تنشيط حركة المرافئ السورية وخدمات النقل والترانزيت.

كيف تتعامل الحكومة مع مطالب الصناعيين والتجار في الاجتماعات المتكررة؟

تيزيني لـ«الوطن»: تخبط بالأداء وخشبية بالحوار والتعاطي مع الأزمات

الحلاق لـ«الوطن»: لا يمكن إقصاء التجار شاء من شاء وأبى من أبى

جلنار العلي

يلقي الكثير من التجار والصناعيين اللوم على الحكومة بعدم حدوث نقلة نوعية في التجارة والصناعة طيلة السنوات الماضية، على الرغم من كل الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها بشكل دائم للاستماع لمطالبهم وشكواهم، والتي – برأيهم – لم تحقق نتائج فعلية وحقيقية على أرض الواقع.

أمين غرفة صناعة حمص عصام تيزيني، اعتبر في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن الفريق الاقتصادي يعيش بحالة من التخبط من حيث الأداء منذ ثلاث سنوات، لافتاً إلى أنه لاحظ من خلال عمله بالمجال الاقتصادي على مر سنوات طويلة، وجود قضايا عالقة يُكرر الحديث بها سنة تلو الأخرى وبوجود ذات الأشخاص المسؤولين عن الشأن الاقتصادي، فعلى سبيل المثال وُضع المرسوم ٨ الخاص بحماية المستهلك في عام ٢٠٢١ نتيجة لحالة الفوضى السعرية والإنتاجية التي كانت موجودة آنذاك، ولكن كانت هناك مطالبات منذ تاريخ صدوره وحتى اليوم بإلغاء بعض مواده وبنوده التي تؤثر في حركة الصناعة، لذا التقى الصناعيون مع رئيس الحكومة في عام ٢٠٢١ لمعالجة عدة نقاط بالمرسوم، وكذلك الأمر في العام الماضي، وفي ملتقى الحوار الاقتصادي الأخير الذي عقد الأسبوع الماضي، ولكن من دون جدوى فعلية، حيث خلصت هذه الاجتماعات جميعها إلى أن المرسوم سيوضع على طاولة البحث.

ورأى تيزيني أن أداء الفريق الاقتصادي غير منسَّق للاقتصاد، لكونه يحتاج مرونة بالقرارات والإدارة، فالشكاوى اليوم ابتعدت عن قلة المواد الأولية وحوامل الطاقة وغير ذلك، لأن الصناعيين يدركون عجز الحكومة عن تأمين هذه المطالب وهذا الأمر مبرر، ولكن لا يجب أن تكون عاجزة عن تغيير طريقة إدارتها وأسلوبها، فهناك حالة من عدم الديناميكية بالقرارات، وخشبية بالحوار وبالتعاطي مع الأزمات، فالأمر الملاحظ بالنسبة للجميع هو تراجع الواقع الاقتصادي، وانعدام القدرة الشرائية للمواطن وعجزه عن تأمين غذائه اليومي، بالوقت الذي يعد فيه الهدف الأول والأخير بالنسبة للاقتصاد بأي دولة في العالم، لذا يجب أن يكون ذلك مؤشراً على نتائج القرارات الاقتصادية، وأن يكون دافعاً لمعالجة الأسباب من خلال اللقاءات مع الصناعيين والتجار، وخاصة أن الإنتاج موجود ولكنه يصل إلى المستهلك بأسعار مرتفعة جداً.

عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن التجارة هي عصب الحياة ولا يمكن أن تبنى أي صناعة أو زراعة من دون تفعيل الدور الحقيقي للتاجر، لكونه يؤمّن المادة في البداية ويقوم بتصريفها في النهاية، وهو من يعرف نبض السوق واحتياجاته من السلع والمواد في المواسم المختلفة، وبالتالي فهو قادر على تحديد الجودة المطلوبة والكميات المرغوب بها، لذا لا يمكن تجاوز دور التجار، ولا يمكن وضع دراسة تسويقية لأي منتج صناعي أو زراعي من دون خبرة التاجر ومعرفته، وهنا يتم تحميل التجار مسؤولية كساد أي مادة بالأسواق، لافتاً إلى أن التجار أيضاً يحتاجون إلى سلع وصناعات للاستمرار بعملهم، وهنا يمكن القول إن العمل متكامل ما بين القطاعات جميعها.

وتابع: «في ظل المهام التي تم التحدث عنها، لا يمكن إقصاء التجار شاء من شاء وأبى من أبى، فما يحصل حالياً أن الفريق الحكومي يعتقد أن التاجر ليس له دور بالعملية الإنتاجية، وهذا الاعتقاد خاطئ، فلا يمكن للصناعي أن يبيع منتجه بنفسه».

٦٠ بالمئة من فروع «التسليف الشعبي» (معطلة) خلال العطلة

حسن لـ«الوطن»: الدفع الإلكتروني سيكون متاحاً في المصرف بداية العام المقبل

عبد الهادي شباط

كشف معاون مدير عام مصرف التسليف الشعبي عدنان حسن لـ«الوطن» بقاء نحو ٤٠ بالمئة من فروع التسليف الشعبي بدمشق ومختلف المحافظات في الخدمة واستمرار العمل بها طوال أيام العطلة المقبلة (الثلاثاء والأربعاء والخميس) بهدف تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وخاصة الرواتب والأجور، إضافة إلى خدمات الإيداع والسحب وبعض الخدمات المصرفية التي يقدمها التسليف الشعبي، علماً أن المصرف لديه ٦٥ فرعاً في مختلف مراكز المدن والمحافظات والمناطق ولديه انتشار واسع في مختلف الجغرافيا السورية وهو ما يسمح له بالوصول لشريحة واسعة من المواطنين وتقديم الخدمات لهم.

وعن بدء تقديم خدمة الدفع الإلكتروني بين حسن أنها ستكون متاحة من فروع المصرف مع بداية العام المقبل بحيث يمكن لأي مواطن من خلال فرع التسليف الشعبي في كل المحافظات تسديد فواتيره لمصلحة الجهات المفوترة بالتنسيق مع الشركة السورية للمدفوعات، وحول العمولات المستحقة على تسديد فواتير الكهرباء والمياه والاتصالات تتحملها الجهة المفوترة وليس المواطن.

وبين أن المصرف يعمل على الانتقال للدفع الإلكتروني عبر توفير تطبيقات وبرامج خاصة وحالياً تتم دراسة ذلك مع البنك المركزي وهناك زيارات لممثلين عن «المركزي» للتسليف الشعبي للاطلاع على البنية التقنية والبرامجية وأن المصرف صمم تطبيقاً خاصاً به لكنه يحتاج إلى بعض الأمور الإجرائية مع الهيئة الناظمة للاتصالات، متوقعاً أن يتم إطلاق الدفع الإلكتروني عبر تطبيقات خاصة بالتسليف الشعبي خلال العام المقبل.

وعن منح القروض وخاصة قروض الدخل المحدود بين أن التسليف الشعبي يقوم بإجراء ممائل في مختلف المصارف عبر التوقف نسبياً عن منح القروض مع نهاية العام ومنها قروض الدخل المحدود التي توقف منحها مؤخراً بسبب حالة الطلب الكبير التي تم تسجيلها لدى فروع التسليف الشعبي في المحافظات ولابد من دراسة هذه الطلبات وتنفيذها وبعدها يعود التسليف لاستقبال الطلبات من جديد، خاصة أن معدلات منح قروض الدخل المحدود شهرياً كانت تتجاوز ٥ آلاف قرض خلال الأشهر الأخيرة وحالياً هناك آلاف الطلبات لدى فروع المصرف يتم العمل على بحثها لتنفيذها خلال مدة بسيطة.

وكان حسن قد بين أن المصرف يسعى إلى تعزيز سيولته لتأمين تمويل طلبات التمويل التي تقدم له ومنها قروض الدخل المحدود وقروض الطاقات البديلة لتشجيع التوجه نحو استخدام الطاقات المتجددة وهي لم تتوقف ولا يزال منحها قائماً وتتم تلبية الطلبات من المصرف، في حين بين أنه على التوازي مع ذلك هناك عمل جار تنفيذه في الشق الإداري بما يسمح برفع جودة الخدمة التي يقدمها المصرف.

الحمضيات السورية تتنافس مع الإيرانية في سوق العراق

حجة جديدة.. الطقس السيئ رفع أسعار الخضر والصادرات إلى الخليج أكثر من العراق

رامز محفوظ

بين عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» أن حركة الصادرات من الخضر والفواكه مستمرة خلال فترة الأعياد وليس هناك أي عوائق على الحدود بالنسبة للصادرات الزراعية.

وأوضح العقاد أن حركة الصادرات إلى دول الخليج تعتبر جيدة لكنها لم تزدد خلال فترة الأعياد، مبيناً أن نحو ٢٥ براداً بشكل وسطي يذهب يومياً خلال الفترة الحالية إلى دول الخليج أي بمعدل ٦٢٥ طناً، محملةً بالبندورة والرمان والحمضيات.

وأكد أن هناك زيادة بصادراتنا من مادة الرمان إلى العراق وروسيا، لافتاً إلى أن نحو ١٠٠ طن من مادة الرمان تذهب يومياً عبر الخط البحري من سورية إلى روسيا أي بمعدل ٤ برادات على حين أنه يذهب إلى العراق يومياً عبر البر ما بين ٢٠٠ و٢٥٠ طناً أي بحدود ٨ إلى ١٠ برادات.

وعن حركة الصادرات إلى العراق من الحمضيات بين العقاد أنها قليلة خلال الفترة الحالية وانخفضت بشكل ملحوظ منذ نحو الشهر تقريباً نتيجة لعدم قدرة الحمضيات السورية على منافسة الحمضيات الإيرانية التي تغزو حالياً السوق العراقية باعتبار أن تكاليفها أقل من تكاليف الحمضيات السورية، على حين تنشط صادراتنا من الحمضيات إلى دول الخليج خلال الموسم الحالي والنسبة الأكبر منها تذهب إلى السعودية والإمارات والكويت.

ولفت إلى أن الطلب على الخضر والفواكه خلال فترة الأعياد ضعيف مثله مثل الأيام الاعتيادية وذلك بسبب ضعف القوة الشرائية وارتفاع الأسعار قياساً للدخل، مستبعداً أن يتحسن الطلب خلال فترة عيد رأس السنة أو أن ترتفع الأسعار باعتبار أن جميع أنواع الخضر والفواكه متوافرة، مؤكداً أن استجرار الخضر والفواكه من تجار المفرق ثابت ولم يزدد.

وأشار إلى أن ظروف الطقس السيئة أثرت في الإنتاج وأدت مؤخراً إلى ارتفاع أسعار الخضر وخصوصاً المزروعة في البيوت المحمية التي تضررت بشكل كبير مثل البندورة والخيار والباذنجان والفليفلة والفاصولياء التي ارتفعت أسعارها خلال الأيام القليلة الماضية بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ بالمئة، على حين أن أسعار الفواكه مستقرة ولم تشهد ارتفاعاً يذكر.

وكان قد تسبب التنين البحري الذي ضرب أمس عدة قرى في منطقة بانياس بمحافظة طرطوس بأضرار على البيوت المحمية.

وبين مدير زراعة طرطوس المهندس علي يونس أن نحو ١٨٠ بيتاً محمياً مزروعاً بالبندورة والفاصولياء والكوسا والباذنجان والموز المكشوف والمغطى، تضررت نتيجة التنين البحري، حيث تراوحت نسبة الضرر بين ٣٠- ١٠٠ بالمئة.

وأشار إلى أن كوادر صندوق الجفاف واللجان المشكلة في الوحدات الإرشادية بدأت بحصر الأضرار الأولية للتنين.

> ١٠٠ طن رمان يومياً إلى روسيا